

المقدمة

-: وتشتمل علي الآتي

.أولاً: الإطار المنهجي

.ثانياً : الدراسات السابقة

أولا : الإطار المنهجي

تمهيد:

تختلف النظم الضريبية من دولة ألي أخرى مع اختلاف بيئتها الاقتصادية والاجتماعية , ويبقى الهدف من فرضها هو سعي الدولة المستمر لزيادة إيراداتها المالية لدعم مشاريع الدولة الاقتصادية والاجتماعية , لتوفير متطلبات واحتياجات أفراد مجتمعها من خدمات صحية وتعليمية وغيرها من المشاريع التنموية , فمن هنا تنبع الحاجة ألي أيجاد نظام ضريبي يعمل علي توفير تلك المتطلبات , ومن ناحية أخرى يعمل علي ضمان حقوق الممولين وتوفير الثقة المطلوبة بين الطرفين والتي يجب أن تتميز بالعدالة والمصادقية , ولعلا من أبسط متطلبات النجاح الضريبي هو توفر معلومات محاسبية جيدة وصحيحة موثوق بها من قبل إدارة المنشأة الاقتصادية وديوان الضرائب , إلا انه في السودان يواجه ديوان الضرائب بعض الصعوبات التي تحول دون الوصول ألي القياس الصحيح والسليم للوعاء الضريبي ويرجع ذلك ألي عدم توفر معلومات محاسبية كافية, وعدم أتباع أسس علميه للقياس الصحيح للوعاء الضريبي .

أما من الناحية المحاسبية فان في الفكر المحاسبي يوجد فيه العديد من السياسات المحاسبية المقبولة و المسموح بها علي , و علي الرغم من الدور الذي تلعبه تلك السياسات ومدي تأثيرها علي مخرجات النظام المحاسبي من معلومات محاسبية قد تستخدم لأغراض ضريبية كانت أو إدارية , آلا أن هناك موقف واضح من ديوان الضرائب فيما يختص بتطبيق تلك السياسات والدور الذي يمكن أن تؤثر فيه تلك السياسات في تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة , علي الرغم من شرعية تطبيقها واعتراف الفكر المحاسبي بها , ألا أنها تخلق نوع من عدم الرضا من قبل الديوان في تطبيقها ومن جانب آخر آن تمسك إدارة المنشأة الاقتصادية في استخدام تلك السياسات , مما يجعل كل من الطرفين في عملية تنازع وخلاف مستمر وضياع موارد الدولة المالية بالإضافة . ألي إضاعة الوقت والجهد المبذول في مراحل الاستئناف والمحاكم

: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في صعوبة تقدير ضريبة أرباح الأعمال مع وجود العديد من السياسات المحاسبية التي تعمل الوحدة المحاسبية علي أتباعها وما لها من تأثير علي جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تقدمها لأغراض التقدير الضريبي حيث تعمل تلك السياسات علي أظهار الدخل

المحاسبي بقيمة اقل من القيمة الحقيقة و وذلك بهدف التأثير علي الدخل الضريبي .

هذه المؤثرات أدت إلى مشكلة وجود خلاف دائم بين إدارة الوحدة المحاسبية و ديوان الضرائب

-: وبهذا فإن مشكلة الدراسة يمكن تصويرها كالآتي

- 1- هل هنالك تأثير لاختيار الإدارة لتلك السياسات التي تتبعها علي جودة (المعلومات المحاسبية) (الملائمة والمصادقية
- 2- هل هنالك تأثير لاختيار الإدارة لتلك السياسات التي تتبعها علي ربحية المنشأة
- 3- ما موقف المشرع الضريبي السوداني من تلك السياسات بما لها من تأثير علي أرباح المنشأة ؟
- 4- ما هي الأسباب التي تحول دون اتباع طرق وأساليب سياسية موحدة تجمع الطرفين

-:أهداف البحث

-: يسعى الباحث ألي تحقيق الأهداف التالية

- 1- بيان أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها في تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال
- 2- التعرف علي مدي تأثير المعلومات المحاسبية بالسياسات المحاسبية البديلة
- 3- توضيح أساليب السياسات المحاسبية البديلة ومدي توافقها مع التشريعات الضريبية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها
- 4- توضيح أساليب تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال التي يتبعها ديوان الضرائب ومدي توافق تلك الأساليب مع المبادئ المحاسبية
- 5- إيجاد وسيلة يمكن أن تساعد علي بسط الثقة بين ديوان الضرائب والممولين

-:أهمية البحث

-: يكتسب البحث أهميته من خلال الأتي

- 1- العمل علي تغريب شقة الخلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي
- 2- توضيح مدي تأثير المعلومات المحاسبية بالسياسات المحاسبية التي يمكن اتباعها والعمل علي تنسيق تلك الأساليب بما يتفق مع المبادئ المحاسبية والتشريعات الضريبية

الكشف عن أهمية السياسات المحاسبية والدور الذي تلعبه في إدارة الأرباح

-: مناهج البحث

-: يستند البحث ألي المناهج الآتية

- 1- المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات
- 2- المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات
- 3- المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث
- 4- المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة للتعرف علي مدي تأثير المعلومات المحاسبية بالسياسات المحاسبية ومالها من تأثير علي قياس وعاء ضريبة إرباح الأعمال

-: فرضيات البحث

-: يسعى البحث لاختبار الفرضيات الآتية

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية وقدرتها علي التأثير في جودة المعلومات المحاسبية
- 2- هنالك طرق وسياسات محاسبية بديلة تستخدمها إدارة المنشأة في التأثير علي الربح الخاضع للضريبة
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود معايير منظمة للسياسات المحاسبية في السودان والخلاف الدائم بين ديوان الضرائب والممولين

-: مصادر جمع البيانات

-: تم جمع البيانات من المصادر التالية

- 1- البيانات الأولية : من خلال المقابلات ولاستبانه
- 2- البيانات الثانوية: من الكتب والمراجع والدراسات العلمية والتقارير المالية والقوانين واللوائح والمنشورات

-: حدود البحث

حدود مكانية: ديوان الضرائب الاتحادي

حدود زمنية: 2011م

-: هيكل البحث

يشتمل هذا البحث علي مقدمة و أربعة فصول وخاتمة, حيث تشمل المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة

الفصل الأول: السياسات المحاسبية يتكون هذا الفصل من مبحثين المبحث الأول عن مفهوم السياسات المحاسبية والذي يتضمن تعريف السياسات المحاسبية وأنواعها ثم مداخل اختيار تلك السياسات بالمدخل الإيجابي أو المعياري , ودوافع الإدارة في اختيار تلك السياسات وما هي البواعث الاقتصادية والسياسية للاختيار بين البدائل المحاسبية , ثم يأتي المبحث الثاني ليتناول أنواع السياسات المحاسبية وهي طرق معالجة تقويم المخزون السلعي وحساب قسط الإهلاك السنوي وطرق الاعتراف بالإيرادات والسياسات المحاسبية لمعالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وأخيرا السياسات البديلة لمعالجة تحميل التكاليف

الفصل الثاني : مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية و جودة المعلومات المحاسبية والذي يتكون من مبحثين المبحث الأول يتناول مفهوم البيانات و المعلومات المحاسبية والذي يتضمن مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية ومراحل تحويل البيانات إلى معلومات والفرق بين البيانات والمعلومات وعملية معالجة البيانات وإنتاج المعلومات ومستخدمو تلك المعلومات وأنواع التقارير المالية ثم يأتي المبحث الثاني ليتناول خصائص جودة المعلومات المحاسبية والذى يتضمن مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأغراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ثم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والخصائص الأساسية لها من ملائمة ومصداقية المعلومات, والخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية وما هي المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية ومعايير جودة المعلومات المحاسبية

الفصل الثالث : ضريبة أرباح الأعمال , يتكون هذا الفصل من مبحثين المبحث الأول يتناول مفهوم وأهداف ضريبة أرباح الأعمال وتعريفها وما هي الأهداف من فرض الضريبة والمبادئ المتعلقة بها كما يتناول خصائص ضريبة أرباح الأعمال وما هي الأرباح الخاضعة للضريبة وطرق تقديرها وتحصيلها آم المبحث الثاني فيتناول فحص الضريبي للمعلومات المحاسبية المقدمة لضريبة أرباح الأعمال والتحقق منها وتعريف الفحص الضريبي وأهميته وما هي الطرق المتبعة في الفحص ومصادر المعلومات التي يعتمد عليها الفاحص الضريبي

الفصل الرابع : الدارسات الميدانية ويتكون من مبحثين حيث يتناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن محل الدراسة والمبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

ثم الخاتمة التي يعكس الباحث من خلالها النتائج والتوصيات

تانيا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث يقوم الباحث بعرضها كما يلي

(1)-دراسة د صادق حامد مصطفى 1991م

تمثلت مشكلة الدراسة في أن سياسة الفحص الضريبي ومعدلات الضريبة المتزايدة قد تؤثر علي عدم التزام الممولين بدفع الضريبة وبالتالي التزايد المستمر والمتراكم في التقاضي عن دفع تلك الضريبة مما يؤثر علي أهداف الدولة في تحقيق أهدافها التنموية.

تهدف الدراسة ألي توضيح تأثير سياسات الفحص الضريبي ومعدلات الضريبة علي عدم التأكد من التزام الممول عند أعداد الإقرار الضريبي والعمل علي تحسين قدرة الإدارة الضريبية في جمهورية مصر العربية.

-:توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- لقد توفرت نتائج البحث من خلال استخدامات البحث لكل من النموذج التقليدي الذي يفترض أن الممولين يعتقدون أن قرار اختبار الإقرارات للفحص يتم عشوائيا، ومدخل النموذج الحديث الذي تمثل فيه مصلحة الضرائب كطرف سريع الاستجابة لقرارات الممول بشأن أعداد الإقرار الضريبي فيما قام البحث بصياغة نموذجين لأعداد أقرار الممول ، النموذج الأول يمثل البيئة التي يتوقع فيها الممول أن الفحص يتم علي أساس الاختيار العشوائي من خلال فئات الفحص أي فئات الممولين المشتركين في نفس العينة ، والنموذج الثاني يفترض أن مصلحة الضرائب تتفاعل مع الممولين علي المستوي الفردي وبالتالي يجب أن يتوقع كل ممول اثر قراراته بشأن الإقرار الضريبي علي نتاج أداء المصلحة للفحص.

2- كما أن الاعتماد علي قرارات الفحص الضريبي وحدها غير كافية لتحقيق من أداء المنشأة

: اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومنها

أولا: من الواجب وضع نظم دقيقة للفحص والرقابة الضريبية حتى يمكن أن تحقق الضريبة اكبر قدر من الحصيله في حدود القوانين.

د صادق حامد مصطفى ، اثر سياسات الفحص الضريبي ومعدلات الضريبة وعدم - 1
التأكد علي التزام الممول ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة جامعة
القاهرة ، العدد الواحد والأربعون 1991م

ثانياً: وجوب الوضوح في قوانين الضرائب وما يتصل بها من لوائح وقرارات تنفيذية بخصوص الأساليب التي تحدد وعاء الضريبة وحدود سريانها.

ثالثاً: أن مشكلة الفجوة الضريبية ترجع الي ثلاثة عناصر مجتمعة هي الممولين والتشريع الضريبي والجهاز الضريبي والتركيز علي عنصر واحد من هزة العناصر يمثل ضعفا يجب تداركه.

يلاحظ ان هذه الدراسة قد تناولت اثر السياسات الضريبية ومعدلات الضريبة وقدرتها علي عدم التأكد علي التزام الممول عند أعداد الإقرار الضريبي والعمل علي تحسين قدرة الإدارة الضريبة كما ما يميز دراسته عن هذه الدراسة فأن دراسته تتناول السياسات المحاسبية وأثرها علي نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال والعمل علي كشف تلك الأساليب ومالها من تأثير علي ضريبة أرباح الأعمال.

دراسة د محمد احمد البدوي ألباز :-⁽¹⁾ 1995م

تمثلت مشكلة الدراسة في انه يجب الاهتمام بمفهوم المحافظة علي رأس المال وتوفير المعلومات المحاسبية علي أساس هذا الشأن في أطار يقابل متطلبات القياس الضريبي للدخل وان يتفق مع مفهوم العدالة من اجل ترشيد السياسات الضريبية في مجال المحافظة علي رأس المال.

تهدف الدراسة ألي وضع أطار للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الضريبية في مجال المحافظة علي رأس المال وذلك من خلال القياس الكمي لأثر النظام الضريبي المطبق علي رأس المال .

: يستند البحث ألي المناهج التالية

- 1- إجراء المسح لأهم ما ورد في الأدب المحاسبي بالنسبة لمفهوم المحافظة علي رأس المال والاتجاهات التي تسود في هذا الشأن.

د محمد احمد البدوي ألباز , دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الضريبية للمحافظة - 11 علي راس المال , بحث منشور علي مجلة الدراسات والبحوث التجارية , كلية التجارة جامعة القاهرة , العدد الثاني , 1995م , ص 21

تقيم الاتجاهات التي تسود الفكر المحاسبي بشأن المحافظة علي رأس المال.

استهدف البحث اختبار ثلاثة فرضيات تتعلق بالقياس المحاسبي واثـر النظام الضريبي في المحافظة علي رأس المال وتلك الفرضيات هي :-

1- لا يوفر القياس المحاسبي في إطاره الفكري متطلبات المحافظة علي رأس المال.

2- لا يوفر القياس المحاسبي في منحة التطبيقـي متطلبات المحافظة علي رأس المال.

3- يمكن لنظم المعلومات المحاسبية قياس الأثر الكمي للنظام الضريبي . المطبق علي صافي رأس المال .

من خلال اختبار الفرضيات توصل الباحث ألي عدم صحة الفرضيات وقد انتهت - : الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- يختلف مفهوم رأس المال عن مفهوم المحافظة عن رأس المال عن مفهوم الأموال في الفكر المحاسبي وقد تم استجلاء تلك المفاهيم ذات الصلة بمفهوم المحافظة علي رأس المال

2- مفهوم المحافظة علي رأس المال الذي يلاءم معايير القياس الضريبي . يتوفر له موضوعية مناسبة في القياس وقابلة للتطبيق

يلاحظ بان هذه الدراسة قد تناولت دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الضريبية في مجال المحافظة علي رأس المال وذلك من خلال القياس الكمي لأثر النظام الضريبي المطبق علي رأس المال كما يميز دراسته عن هذه الدراسة بان دراسته قد تناولت أهمية السياسات المحاسبية وأثرها علي المعلومات المحاسبية بصورة مباشرة وان تلك المعلومات تلعب دور هام في المحافظة علي رأس المال من خلال أنتاج معلومات تعمل علي . ترشيد السياسات الضريبية للمحافظة علي رأس المال

⁽¹⁾دراسة محمد إبراهيم الجاك حسب الله 1995م

محمد إبراهيم الجاك حسب الله , المشاكل المحاسبية والضريبية في تقدير ضرائب الدخل من - 11 أرباح الأعمال في السودان , دراسة محاسبية تطبيقية رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة أم درمان الإسلامية , 1995 م

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود العديد من الخلافات بين الممولين وديوان الضرائب ومن هذه الخلافات مشاكل أصحاب المهن الحرة والمحامين والمهندسين وغيرهم من أصحاب الحرف المهنية أو الصناعية في إخضاع هذه الفئات ألي ضريبة الدخل من أرباح الأعمال التجارية والإعمال غير التجارية وعدم التفرقة بين تلك الفئات ومن المشاكل مشكلة تحديد تكلفة المبيعات والتي تظهر بوضوح في حالة استيراد البضاعة من خارج السودان حيث هناك . (عدة أسعار للدولار (الصرف , الجمارك , السوق

تهدف الدراسة ألي إبراز أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الفاحص الضريبي في تقدير ضريبة الدخل في أرباح الأعمال في حالة عدم احتفاظ الممولين بدفاتر وسجلات محاسبية , اقتراح أساليب محاسبية يمكن أن تساعد في إيجاد علاج لهذه المشاكل في حالة احتفاظ الممولين بدفاتر وسجلات او عدم احتفاظهم .

اعتمدت الدراسة علي لمنهج الاستنباطي لتحديد المشاكل المحاسبية والضريبية في حالة حفظ أو عدم احتفاظ الممولين بدفاتر وسجلات محاسبية , المنهج الاستقرائي لتحديد أسلوب التغلب علي هذه المشاكل التي يثيرها التطبيق العملي , المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة الذي يمكن تطبيقه في مجال تقدير ضريبة أرباح الأعمال وأرباح الممولين ودراسة اتجاهاتهم .

: اعتمدت الدراسة علي الفرضيات التالية

- 1- التقدير الإيجازي لضريبة الدخل من إرباح الأعمال لا يحقق الموضوعية . في قياس الدخل الخاضع للضريبة
- 2- عدم دقة المعلومات التي يحصل عليها ديوان الضرائب من الممولين .يترتب عليه عدم الثقة
- 3- تحديد وعاء ضريبة الدخل من أرباح الأعمال في حالة احتفاظ الممولين بسجلات محاسبية. بحسابات مراجعة علي أساس رقم المبيعات يترتب عليه وجود خلافات في تقدير وعاء الضريبة
- 4- الفائض الذي تحققه شركات التأمين الإسلامية من مزاولة أعمال التأمين لا يعد ربحا خاضعا لضريبة أرباح الأعمال
- 5- تحدد وعاء الضريبة في شركات المقاولات علي أساس الأصول العلمية لمحاسبة التكاليف

. :من خلال اختبار الفرضيات توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- أن المشرع السوداني قد توسع في الأعمال الخاضعة للضريبة علي الدخل من أرباح الأعمال واعتبر أرباح المهن الحرة ضمن أرباح الأعمال وكان عليه أن يفرق في القانون بين الأعمال التجارية والأعمال الغير تجارية فيفرض علي الأخيرة ضريبة المهن غير التجارية لان العمل هو المصدر الأساس للإيراد في هذه المهن .

2- أن الفائض المحقق من مزاولة شركات التأمين الإسلامية لعمليات التأمين التعاوني بكل صورة وعمليات التكافل الإسلامي لا يعد ربحا خاضعا لضريبة الدخل من أرباح الأعمال علي أن يخضع لهزة الضريبة أموال حملة الأسهم والوثائق المستثمرة في أوجه استثمار الأخرى . بخلاف أعمال التأمين .

كما يوصي الباحث أن التقدير الضريبي من واقع بيانات الإقرار الضريبي لا يتعدي بيانات عن طبيعة ونوع النشاط وأجمالي الإيرادات والمصروفات ولا يفصح الإقرار عن بيانات كافية ويوصي الباحث انه لابد أن يتضمن الإقرار الضريبي المقدم من الممول علي كافة البيانات والحقائق المتصلة بنشاط يلاحظ أن هذه الدراسة قد تناولت المشاكل والصعوبات التي تواجه الفاحص الضريبي في تقدير ضريبة أرباح الأعمال في حالة عدم احتفاظ الممول بدفاتر .وسجلات محاسبية .

تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة فيما يختص بالمعلومات المحاسبية المقدمة لقياس وعاء الضريبة ومدي تأثيرا لسياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة الاقتصادية علي تلك المعلومات وبالتالي أثرها علي الربح الضريبي

(1) دراسة فتح الرحمن الحسن منصور 1996م

تمثلت مشكلة الدراسة في قيام ديوان الضرائب بتعديل أرقام صافي الإرباح بالحسابات المراجعة التي تقدمها المشروعات الصناعية مما يثير نزاعات بين ديوان الضرائب والممولين الذي يتطلب حلها فترة طويلة وأيضا التقديرات الجزافية التي يفرضها الديوان ولا تعتمد علي أسلوب علمي يخضع الإيرادات

فتح الرحمن الحسن منصور , مشاكل قياس الالتزام الضريبي في المشروعات - 11 الصناعية في السودان , رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية , جامعة ام درمان الإسلامية , 1996م

والتكاليف لمعايير القياس المحاسبي وكذلك تسويات لا تعتمد علي أسس علمية

تهدف الدراسة ألي عرض أنواع المشاكل التي تعترض المحاسب الضريبي عن قياسه للوعاء الضريبي في المشروعات الصناعية والنتائج والحلول المقترحة التي يمكن أن يساهم الفكر

المحاسبي لعلاج هذه المشاكل المتعلقة بتقدير وعاء الضريبة

اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي للتعرف علي أنماط المشاكل التي يواجهه البحث في مجال قياس الالتزام الضريبي في المشروعات الصناعية والمنهج الاستقرائي للتعرف علي المشاكل التي تثيرها تقديرات ديوان الضرائب لأرباح المشروعات الصناعية والمنهج الوصفي التحليلي للتعرف علي القواعد والأسس التي يعتمد عليها ديوان الضرائب في قياس أرباح المشروعات الصناعية

: اعتمدت الدراسة علي عدد من الفرضيات هي

- 1- يتم تقدير الالتزام الضريبي للمشروعات الصناعية من واقع حسابات مراجعة لا يوافق ديوان الضرائب علي اعتمادها في اغلب الأحيان
- 2- المنازعات الحالية القائمة بين ديوان الضرائب وممولي القطاع الصناعي ترجع إلي الاعتماد علي بيانات المحاسبة المالية بالدرجة الأول دون الاعتماد علي الأصول العلمية لمحاسبة التكاليف
- 3- التقديرات التي يجريها ديوان الضرائب علي نتائج أعمال المشروعات الصناعية تخالف الفكر المحاسبي والفكر الضريبي
- 4- اعتماد تقدير نتائج أعمال المشروعات الصناعية وفقا للأصول العلمية لمحاسبة التكاليف يحقق القياس المحاسبي العادل لنتائج الأعمال

: توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات ألي عدد من النتائج ومن أهمها

- 1- غياب نظام التكاليف في المشروعات الصناعية يؤدي ألي مشاكل كثيرة حول طرق تسعير المنتجات وتحديد قياس الأرباح الخاضعة للضريبة بين الممولين وديوان الضرائب
- 2- أفضل الطرق لقياس المخزون السلعي هي التكلفة او السوق أيهما اقل علي إن يتم قياس المستلزمات السلعية للتشغيل والنتاج التام بطريقة الوارد أخيرا يصرف أولا

الفقه الضريبي مطالب بتحديد معايير واضحة ليشمل قياس النفقة 3-

والعناصر التي تؤثر في تحديد الوعاء الضريبي

:انتهت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها

- 1- عد الاعتماد علي نظام المحاسبة المالية وحدة في قياس وعاء الضريبة دائما والاعتماد أيضا علي نظام محاسبة التكاليف في المشروعات الصناعية لتحديد وعاء ضريبة ارباح الأعمال
- 2- أن يسمح المشرع الضريبي السوداني بترحيل الخسائر دون وضع قيود زمنية.

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول أنواع المشاكل التي تعترض المحاسب الضريبي عند قياسه للوعاء الضريبي في المشروعات الصناعية والنتائج والحلول المقترحة التي يمكن أن يساهم بها الفكر المحاسبي لعلاج هذه المشاكل المتعلقة بتقدير وعاء الضريبة تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة بان الباحث يوضح اثر السياسات المحاسبية علي نوعية المعلومات المحاسبية ومالها من تأثير علي قياس وعاء ضريبة إرباح الأعمال فيما يتفق الباحث مع هذه الدراسة بوجود مشاكل حقيقية لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال مع اختلاف أوجه الحلول التي يمكن توافرها

:-⁽¹⁾دراسة أماني بابكر الشيخ 2000م

تناولت الدراسة أهمية التمسك بالمبادئ المحاسبية والضريبة من اجل إعداد الإقرار الضريبي والقوائم المالية من قبل الممولين فيما يجب تقيم الحسابات الختامية علي أساس تلك المبادئ المتعارف عليها، تهدف الدراسة ألي الوقوف علي أسباب الكامنة وراء عدم التزام الممولين بتقديم حسابات صحيحة وعادلة , وبالتالي التوصل ألي الحسابات الصحيحة واكتشاف حالة التهرب الضريبي وتقليل الفاقد الضريبي.

اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والاستنباطي والمنهج الاستقرائي التحليلي.

,اعتمدت الدراسة ألي إثبات الفروض التالية

- 1- عدم تقديم الممولين لحسابات ختامية مراجعة وصحيحة وفقا للمبادئ المحاسبية والضريبة المتعارف عليها يضاعف حجم الفاقد الضريبي

أماني بابكر الشيخ , تقويم الحسابات الختامية لإغراض ضريبة الدخل في السودان , رسالة - 11 ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2000م

السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة تساهم مساهمة فعالة في بث روح الثقة والطمأنينة لدي الممولين وبالتالي تشجعهم علي تقويم حسابات صحيحة وعادلة ومنتظمة

المراجع القانوني له تأثير ايجابي او سلبي في أعداد القوائم المالية

, توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- توجد نسبة كبيرة منهم لا يمتلكون نظام محاسبي لأعداد الحسابات الختامية وبالتالي عدم الاهتمام بتوظيف محاسب مختص

2- توجد نسبة كبيرة منهم لا يوجد لديهم اهتمام بالدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة للحسابات المراجعة

3- انعدام التدريب والتأهيل

لديها نظام محاسبي ولديها محاسبون ولكن هنالك حالات من التهرب من واجب السداد الضريبي

4- كل الشركات تقريبا تهتم بوجود نظام محاسبي كما تهتم بأعداد الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة للحسابات المراجعة

, قد اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومنها

1- لابد من انتشار الوعي الضريبي وتنوير الممول بأهمية الضريبة

2- يجب علي المراجعين أن يتبعوا قواعد المهنة وان يقيموا بعملهم علي أكمل وجه

3- رفع كفاءة مفتشي الضرائب في مجال فحص الحسابات ودراسة وتحليل البيانات

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول عدم التزام الممولين بتقديم حسابات صحيحة وعادلة, وبالتالي التوصل ألي الحسابات الصحيحة واكتشاف حالة التهرب الضريبي وتقليل الفاقد الضريبي. يلاحظ الباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة فأن دراسته تهتم بالسياسات المحاسبية وأثرها علي نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال

(1) دراسة صديق محمد إسحاق 2005م

صديق محمد إسحاق , دور الإفصاح المحاسبي في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة الدخل من - 11 أرباح الأعمال , بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل , غير منشور. جامعة

تمثلت مشكلة الدراسة في إيجاد الطرق العلمية لجمع المعلومات الدقيقة التي تمكن مفتشي الضرائب من الوصول ألي الوعاء الضريبي السليم وذلك باستخدام مخرجات الإفصاح المحاسبي.

تهدف الدراسة ألي توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه ومستوياته المختلفة وأهمية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وتوضيح الفرق بين الضريبة والوعاء الضريبي وإيراد اثر التقدير الجزافي بالنسبة للممول وديوان الضرائب.

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة, المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث واختبار الدراسة العلمية , المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والتطور في التشريع الضريبي , المنهج السلوكي لدراسة اثر المعلومات المحاسبية لمستخدمي هذه المعلومات

:تعتمد الدراسة في أهدافها علي عدد من الفروض وهي

1- غياب المعلومات المحاسبية وعدم الإفصاح عنها بالطريقة السليمة يؤثر سلبا علي الوعاء الضريبي

2- اتباع الأسس العلمية للمحاسبة الضريبية يساعد علي الوصول ألي الرقم العادل لضريبة إرباح الأعمال

:من خلال اختبار الفرضيات توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- بان ضعف نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها يقلل تقدير ضريبة أرباح الأعمال

2- يجب علي المحاسب الضريبي اتباع أسس علمية لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال

3- الاحتفاظ بالدفاتر يساعد علي الوصول ألي رقم عادل لضريبة أرباح الأعمال :اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومنها

1- ألزم الممولين ومعدّي القوائم المالية والإقرارات الضريبية للتطبيق الكامل لمعايير الإفصاح المحاسبي

2- ألزام الممول بتقديم إقرارات ضريبية وتوفير الثقة بين الممولين وديوان الضرائب.

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه ومستوياته المختلفة وأهمية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية

وتوضيح الفرق بين الضريبة والوعاء الضريبي و اثر التقدير الجزافي بالنسبة للممول وديوان الضرائب.

تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة فان دراسته تهتم بالسياسات المحاسبية وأثرها علي نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لقياس وعاء ضريبة إرباح الأعمال وما لها من غاية في تطبيق الطرق المحاسبية التي تخدم مصلحة المنشأة الاقتصادية وبان تلك الأساليب قد تتعارض مع سياسات الضريبة وعلي الرغم من ذلك يجب علي إدارة المنشأة الإفصاح عن تلك الأساليب

(1):دراسة حورية حسن عبد الله الزين 2005م

تمثلت مشكلة الدراسة في ان هنالك العديد من الطرق والسياسات المحاسبية البديلة خاصة فيما يتعلق بطرق حساب الاستهلاك وطرق تقييم المخزون السلعي وكل هذه الطرق لها تأثير علي قياس ضريبة إرباح الأعمال. تهدف الدراسة ألي معرفة اثر الطرق والسياسات المحاسبية علي صافي الربح الذي يعتبر هو الأساس لقياس وعاء ضريبة إرباح الأعمال , ديوان الضرائب يلزم كل قطاع من القطاعات بإتباع طريقة معينة من الطرق المحاسبية مما يؤثر علي نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة . اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي للتعرف المشاكل الخاصة بتأثير الطرق والسياسات المحاسبية علي قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال والمنهج الاستقرائي للتعرف علي كيفية التغلب علي المشاكل المتعلقة بأثر هذه الطرق علي الدخل والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة للتعرف علي كيفية تعامل ديوان الضرائب والممولين مع هذه الطرق.

-:فيما تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي

- 1- ديوان الضرائب يسعى ألي تحقيق العدالة عند فرض الضريبة وبراعي مصلحة الممولين
- 2- يستخدم الممولون الطرق التي تتناسب مع نوع النشاط الذي يمارسونه و التي يمكن تطبيقها بصورة واضحة وسهلة
- 3- يلتزم الممولون بالثبات عند استخدام طريقة معينة من الطرق المحاسبية

حورية حسن عبد الله الزين , الطرق والسياسات المحاسبية و أثرها علي قياس وعاء - 11
ضريبة أرباح الأعمال , رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة , جامعة السودان
للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2005م

- 4- لا يراعي ديوان الضرائب المتغيرات العامة في مستوى الأسعار عند اختيار اي طريقة من الطرق المحاسبية

-: توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج من أهمها

- 1- في حالة وجود دفاتر محاسبية منتظمة يحتفظ بيه الممولون يعتمد ديوان الضرائب علي الحسابات المراجعة التي يقدمها الممولون
- 2- يلجا ديوان الضرائب ألي التقدير الجزافي في حالة عدم وجود دفاتر محاسبية منتظمة
- 3- يكون هنالك ثبات في السياسة المحاسبية من سنة إلي أخرى
- 4- القسط الثابت هو الطريقة المستخدمة لحساب عبء مصروف الاستهلاك السنوي

- 5- سياسة تسعير المخزون تختلف من منشأة ألي أخرى

-: اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها

- 1- إلزام الممولين بمسك دفاتر محاسبية او تنظيم حساباتهم
- 2- تدريب وتأهيل الكادر البشري العامل في ديوان الضرائب
- 3- يجب وضع التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاعتبار عند اختيار سياسة تسعير المخزون السلعي
- 4- يجب وضع التطور التكنولوجي في الاعتبار عند اختيار طريقة حساب قسط الاستهلاك السنوي
- 5- يمكن استخدام طريقة قسط الإهلاك المعجل في حالة إن الآلات تظهر فيها اختراعات بصورة مستمرة كما في أجهزة الحاسوب

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول اثر الطرق والسياسات المحاسبية علي صافي الربح الذي يعتبر هو الأساس لقياس وعاء ضريبة إرباح الأعمال , ديوان الضرائب يلزم كل قطاع من القطاعات بإتباع طريقة معينة من الطرق المحاسبية مما يؤثر علي نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة , تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة فان دراسته تهتم بالسياسات المحاسبية وأثرها علي نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال وما لها من غاية في تطبيق الطرق المحاسبية التي تخدم مصلحة المنشأة الاقتصادية وبان تلك الأساليب قد تتعارض مع سياسات الضريبة .

⁽¹⁾:دراسة د سمير شرف وآخرون 2007م

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تضمين نظام إدارة الجودة الشاملة أهم متطلباته وهي وضع إجراءات للفحص باعتباره أبرز معالم النظام الضريبي أسوة بالإجراءات التي وضعت للخدمات الإدارية المساندة في الدائرة والتي أدت إلى رفع كفاءة عملها وفاعليته، عدم استفادة النظام الضريبي من المزايا العديدة الناجمة عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة على نحو أمثل نظراً لغياب الاهتمام بالفحص الضريبي وتحديد إجراءاته.

-: تهدف الدراسة الي ما يلي

- 1- تحديد وجه القصور في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ومتطلباته في دائرة ضريبة الدخل في الأردن.
- 2- تسليط الضوء على الجانب الفني العملي في النظام الضريبي المتمثل في الفحص الضريبي وإبراز دوره في تحقيق الأهداف العامة التي تتميز بها ضريبة الدخل
- 3- التعرف بمزايا تحديد إجراءات الفحص الضريبي وتوثيقها.
- 4- تبيان أهمية وضع إجراءات فحص ضريبي كأحد متطلبات إدارة الجودة الشاملة .

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي المكتبي بهدف جمع البيانات والدراسات السابقة ذات الصلة في مجال البحث لتكوين خلفية نظرية كافية حول إدارة الجودة الشاملة ،والأسلوب الوصفي القائم على دراسة واقع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة، بهدف تسليط الضوء على واقع الفحص الضريبي مع وضع تصور منهجي لإجراءات الفحص الضريبي تحقيقاً لمتطلبات الجودة الشاملة

-: اعتمدت الدراسة علي عدد من الفرضيات وهي

- 1- إن تطبيق نظام الجودة الشاملة على نحو صحيح ومتكامل يؤدي إلى زيادة الفاعلية والكفاءة في العمل الضريبي الفني .

سمير شرف الدكتور عدنان العرييد، ناصر الخطيب ، توثيق إجراءات الفحص الضريبي من - 11 منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية في الأردن ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،جامعة تشرين ، كلية التجارة ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2) 2007 ، ص 46

عدم شمول متطلبات نظام الجودة لإجراءات الفحص الضريبي يقلل من 2-
استفادة النظام الضريبي من مزايا تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

-: كما توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- **ما زال الفحص الضريبي يتم على تقليدي كما كان عليه قبل
أربعة عقود، فكل فاحص ضريبي يجتهد وفقاً لقدراته الذاتية
: ودافعه للعمل مما أدى إلى**

(أ) غياب المؤسسية في العمل بسبب عدم تحديد حد أدنى لإجراءات
الفحص الضريبي الواجب على كل مقدر الالتزام بها .

(ب) اتساع مساحة الاجتهاد في تقدير الربح الخاضع للضريبة يؤدي إلى
إمكانية تعرض المال العام أو مصلحة المكلف (دافع الضريبة) للضياع وسوء
التصرف

2- عدم التماثل في درجة الأداء أدى إلى انخفاض العناية المهنية من قبل
بعض المقدرين .

3- غياب المقاييس العلمية النوعية في تحديد كفاءة المقدرين والتميز
بينهم، والاعتماد على المقاييس الكمية

عدم وجود معايير فحص ضريبي أسوة بمعايير تدقيق الحسابات التي تضعها-4
هيئة عالمية ممثلة بمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين، أدى إلى اتساع الفجوة
بينهما لصالح مدققين الحسابات .

-:كما توصلت الدراسة ألي التوصيات التالية

1- تعزيز التماثل في درجة الأداء عن طريق تحديد إجراءات الفحص

: الضريبي وتوثيقها ووضع معايير فنية لها تؤدي إلى

(أ) رفع كفاءة الأداء وفاعليته وزيادة الدافعية والعناية المهنية عند
المقدرين .

(ب) . التقليل من حالات التهرب الضريبي

(ج) زيادة التطوع الذاتي عند المكلفين (دافعي الضريبة) في الإعلان
عن دخولهم الحقيقية كونه يعلم أن هناك مؤسسية في العمل سوف تنصفه
كغيره .

(د) الحصول على النتائج المرجوة من المساءلة أو المكافأة القائمة على
أسس علمية نوعية تفرزها درجة التماثل سابقة الذكر .

2- التقليل من حالات الفساد المالي والإداري إلى أقل مستوى ممكن .

إعادة النظر في نظام إدارة الجودة الشاملة والقائمين عليها، من - 3
خلال تعزيز الاهتمام بالنشاط الرئيسي في دائرة ضريبة الدخل المتمثل
بالفحص الضريبي، ومن خلال رفد العاملين عليه بمقدرين (فاحصي حسابات)
على درجة عالية من المهنية والخبرة والدراية .

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول إجراءات الفحص الضريبي
من منظور متطلبات إدارة الجودة الشامل التي يجب أن يتميز بها الفحص
الضريبي مما يساعد على تحقيق العدالة الضريبية ويخلق نوع من التفاهم بين
الممول وديوان الضرائب تبين للباحث بان ما يميز دراسته عن هذه الدراسة
بان دراسته تتناول السياسات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على نوعية
المعلومات المحاسبية وبالتالي على الوعاء الخاضع للضريبة وما هي الأساليب
التي يمكن أتباعها للتقليل الضريبة .

(1) دراسة خالد هاني الحسيني 2007م

تمثلت مشكلة الدراسة في مدي احتفاظ الشركات المساهمة العاملة
والخاصة بالنظم ومدي إمكانية تلك النظم في إنتاج معلومات ذات جودة يمكن
الاعتماد عليها لإغراض التقدير الضريبي والي أي مدى يمكن لمأمور التقدير
الاعتماد على تلك المعلومات

-:تهدف الدراسة ألي الآتي

١ . معرفة الواقع الحالي والحقيقي لكيفية تقدير ضريبة الدخل في الشركات
المساهمة

٢ . تقليل الفجوة بين متخذ القرار بربط الضريبة والمكلف وذلك بهدف تقليل
إجراءات الربط الجزافي أو التقديري وما يتعلق من حالات الطعن والتهرب
من الضريبة

٣ . للوصول إلى ضريبة دخل عادلة على المكلفين

٤ . تحديد أثر تنظيم المهنة على صلاحية المعلومات المحاسبية للتقدير
الضريبي .

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي في أعداد الدراسة

خالد هاني الحسيني , مدي الاعتماد علي المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة - 11
الدخل للشركات الفلسطينية , رسالة ماجستير محاسبه غير منشورة , الجامعة الإسلامية
بغزة كلية التجارة , 2007م

-: كما اعتمدت الدراسة علي الفرضيات التالية

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أنظمة محاسبية للشركات المساهمة وتقدير ضريبة الدخل للشركات المساهمة
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اثر فحص أساليب الرقابة المستخدمة في النظم الالكترونية والبرامج المحاسبية للشركات المساهمة وبين تقدير ضريبة الدخل للشركات المساهمة
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من الشركات المساهمة وبين تقدير ضريبة الدخل للشركات المساهمة
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنظيم مهنة المحاسبة وعملية تقدير الضريبة في الشركات المساهمة

-:توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

- 1- أن الشركات المساهمة لديها مقومات النظام المحاسبي الجيد
- 2- أن الشركات تستخدم وسائل الإفصاح بشكل جيد
- 3- هناك مشكلة في المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة و أنها لا تتمتع بالمصداقية. الشركات تقوم بإعداد حساباتها بنفس الطريقة من عام لآخر .
- 4- الشركات المتماثلة لا تقوم بإعداد حساباتها بنفس الطريقة.،نتيجة لعدم تبني معايير محاسبية موحدة .
- 5- أن البرامج المحاسبية المحلية التي تستخدمها الشركات المساهمة، توجد بها عيوب رقابية جدية .

-:توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها

- 1- ضرورة إعادة تنظيم المهنة المحاسبية
- 2- ضرورة اعتماد معايير محاسبية موحدة
- 3- ضرورة التعاون والتنسيق بين دائرة ضريبة الدخل والجمعيات المهنية المحاسبية .
- 4- ضرورة تطبيق قانون العقوبات على المحاسبين الذين يقومون بالمساعدة على التهرب

يلاحظ من خلال العرض هذه الدراسة بأنها تناولت مدي اعتماد الشركات علي نظم المعلومات المحاسبية الكترونية ومدي فاعلية تلك النظم في عملية التقدير الضريبي ومدي أهميتها في توفير المعلومات المحاسبية الجيدة , فيما تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة بان دراسته تتناول مدي تأثير السياسات المحاسبية علي جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال وما هي السياسات التي تلعب دورا في التقليل من جودة المعلومات أو أظهار أرباح المنشأة بقيمة غير حقيقة للتأثير علي القياس الضريبي

:-⁽¹⁾دراسة سلوى محمد حسنى عجمي 2007م

تناولت الدراسة دور النظام المحاسبية في قياس وتحديد الضرائب والرسوم علي قطاع النقل بمدين شندي وتمثله مشكلة الدراسة في معرفة مدي أتباع هذه الشريحة للأنظمة المحاسبية المعروفة , في قياس نفقات وتكلفة هذه الخدمات .

تهدف الدراسة الي معرفة دور النظام المحاسبي في قياس وتحديد الضرائب والرسوم علي قطاع النقل, ومدي إمكانية إيجاد بعض الحلول والتوصيات التي تقلل من مشكلة الفاقد الضريبي او الإيرادات المؤجلة .

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي , والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي .

كما اعتمدت الدراسة علي عدد من الفروض ومنها

1- عدم وجود نظام محاسبي متكامل يؤدي ألي صعوبة في قياس الدخل -
الخاضع للضريبة بطريقة سليمة

2- يؤثر التأهيل العلمي والعملي علي رفع كفاءة الأداء الضريبي

-:وتوصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- بأن المكلفين في قطاع النقل لا يحتفظون بدفاتر حسابات منظمة وذلك -
لبساطة العمل

2- يتم التحاسب الضريبي علي ضوء الدفاتر والمستندات والتي تتمثل في -
. تذاكر الركاب

سلوى محمد حسن عجمي , دور الأنظمة المحاسبية في قياس الدخل الضريبي في - 11
قطاع الخدمات, رسالة ماجستير محاسبه غير منشورة , جامعة النيلين, كلية الدراسات
العليا , 2007م

-: اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها

- 1- بان تكون المتابعة لصحاب السفريات بالمراقبة الدورية
- 2- وزيادة الوعي الضريبي
- 3- ضرورة مسك دفاتر مصروفات وتكاليف كل رحلة من اجل القياس الضريبي.

يلاحظ الباحث من خلال ما سبق بان ما يميز دراسته عن هذه الدراسة لم تطرق ألي جودة المعلومات المحاسبية وإنما انحصر اهتمامها في دور الأنظمة المحاسبية البسيط في قدرتها علي قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال في قطاع النقل

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول دور النظام المحاسبي في قياس وتحديد الضرائب والرسوم علي قطاع النقل, ومدي إمكانية إيجاد بعض الحلول والتوصيات التي تقلل من مشكلة الفاقد الضريبي او الإيرادات المؤجلة تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة في إن هذه الدراسة تهتم بقطاع الخدمي , وان دراسته تهتم بالقطاع التجاري ومدي تأثير المعلومات المحاسبية بالسياسات المحاسبية وقدرتها علي قياس وتقدير وعاء ضريبة , أرباح الأعمال التجارية

-:(¹) دراسة عبد الله وداعة علي محمد 2008م

تتناول الدراسة أساليب استخدام التحليل المالي لإغراض الفحص الضريبي , حيث تمثلت مشكلة الدراسة في القياس غير السليم للوعاء الضريبي وذلك بسبب عدم توفر معلومات كاملة او بصورة غير صحيحة

تهدف الدراسة إلي تحقيق عدد من الأهداف وهي التعرف علي الطرق والأساليب المتبعة لتحديد الوعاء الضريبي, إلغاء الضوء علي أساليب وطرق التحليل المالي, اقتراح الأساليب التي يمكن عن طريقها الوصول للوعاء الضريبي السليم باستخدام التحليل المالي.

اعتمدت الدراسة في إعدادها علي المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض, والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض , والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة , والمنهج الوصفي

-: فيما اعتمدت الدراسة علي عدد من الفروض ومنها

عبد الله وداعة علي محمد , استخدام أساليب التحليل المالي لإغراض الفحص الضريبي , - 11 رسالة دكتوراة محاسبه وتمويل غير منشورة , جامعة السودان , للعلوم والتكنولوجيا, كلية الدراسات العليا , 2008م

- 1- توفر المعلومات المحاسبية العادلة والصادقة يؤدي ألي معلومة سليمة
- 2- الاستفادة من التحليل المالي للحسابات المراجعة في التحقق من . المعلومات التي عن طريقها يتم تحديد الوعاء الضريبي

-: من خلال اختبار الفرضيات توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

- 1- ان عدم توفر المعلومات الكاملة التي تساعد في تحديد الوعاء الضريبي - الصحيح , يدل علي وجود صعوبات في قياس وعاء ضريبة إرباح الأعمال
 - 2- يعتبر التحليل المالي خطوه تمهديه ضرورية للتخطيط المالي
 - 3- . حياد المحلل وكونه من داخل وخارج المنشأة له اثر في عملية التحليل
- : اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومنها

- 1- . نشر التوعية بين أفراد المجتمع علي أهمية الضريبة
- 2- . زرع الثقة بين دافع الضريبة وديوان الضرائب
- 3- . الاستفادة من احدث التقنيات لتوفير المعلومات السليمة
- 4- . العمل علي تدريب كل كوادر الإدارة الضريبية

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول الطرق والأساليب المتبعة لتحديد الوعاء الضريبي , واقتراح الأساليب التي يمكن عن طريقها الوصول للوعاء الضريبي السليم باستخدام التحليل المالي

تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة بان دراسته تتناول أهمية المعلومات المحاسبية واثـر السياسات المحاسبية علي تلك المعلومات التي يقدمها الممول لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال

:(¹)دراسة فائزة محمد احمد 2008م

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من المشاكل بين مصلحة الضرائب والممولين وتزداد كل يوم من حيث الربط و التحصيل وتعدد أساليب :-التهرب الضريبي التي يلجا إليها الممولين

: تهدف الدراسة ألي ما يلي

- 1- وضع أسس علمية وموضوعية تمكن من القياس المحاسبي السليم عند فرض الضريبة وذلك عن طريق استخدام المبادئ المحاسبية والتشريعات الضريبية السليمة

فائزة محمد احمد , ضريبة أرباح الأعمال ومشاكل قياسها في القطاع التجاري والصناعي , - 11 رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشور , جامعة ام درمان الإسلامية ' كلية الدراسات العليا , 2008م

2- الاستفادة القصوى من استخدام أساليب التخطيط الضريبي وتطبيق اللوائح والقوانين وذلك حتى لا يضار الممول علي حساب الدولة وحتى لا تضار الدولة علي حساب الممول

3- تحقيق إيرادات ضريبية مجزية وذلك عن طريق التوسع الأفقي والراسي بأسس علمية وإدخال كافة الممولين تحت المظلة الضريبية

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار فروض البحث والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة

-: اعتمدت الدراسة علي عدد من الفرضيات وهي

1- يتأثر القياس المحاسبي للإيرادات الخاضعة للضريبة بأحكام التشريع الضريبي

2- يتأثر القياس المحاسبي للتكاليف بأحكام الخصم بالتشريع الضريبي

3- لا يلتزم ديوان الضرائب بالفكر المحاسبي في قياس وعاء ضريبة الدخل من ارباح الأعمال في القطاع التجاري والقطاع الصناعي

-: من خلال اختبار الفرضيات توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

1- أن المشرع السوداني توسع في فرض الضريبة علي الدخل من أرباح الأعمال فلم يفرق المشرع بين الأعمال التجارية والأعمال الغير تجارية من أصحاب الحرف والصناعات

2- لم يكن هناك إفصاح تام من قبل الممولين لذلك دائما ما ينشأ الخلاف بين الممولين وديوان الضرائب.

-: اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها

1- ضرورة الوصول ألي الممولين القادرين علي دفع الضريبة وذلك عن طريق التفتيش والمتابعة المستمرة .

2- تخفيض او إلغاء الضريبة علي القيمة المضافة نسبة لتأثر المستهلك بها . او توجيهها ألي الفئة القادرة علي دفعها .

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول ضريبة أرباح الأعمال ومشاكل قياسها في القطاع التجاري والصناعي وعدم التزام الممولين بتوفير المعلومات المساعدة لقياس وعاء ضريبة ارباح الأعمال

تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة بان دراسته تتناول أهمية المعلومات المحاسبية واثـر السياسات المحاسبية علي تلك المعلومات التي يقدمها الممول لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال

: (١) دراسة أنصاف سليمان عبد الكريم أبكر 2009م

تمثلت مشكلة الدراسة في إيجاد معايير محاسبة تتلاءم مع التشريع السوداني في وضع أسس لقياس وعاء ضريبة الدخل وتوضيح مشكلة البحث في استخدام هذه المعايير المحاسبية استخدام سيء للتهرب الضريبي أو التلاعب . في قيم الدخل وصافي الإرباح

تهدف الدراسة لإبراز دور المعايير المحاسبية الدولية في تحديد وعاء ضريبة الدخل في التشريع السوداني وذلك لتحقيق الأهداف التالية :-

- 1- إبراز دور الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية في تجويد الأداء المحاسبي .
- 2- تسليط الضوء علي أهمية القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية . وتحديد وعاء ضريبة الدخل

اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في استنباط الفروض للتعرف علي أبعاد مشكلة وتحديد محاور الدراسة , المنهج الوصفي الإحصائي لاختبار فروض البحث , المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والتطور التشريعي . السوداني لقانون الدخل من أرباح الأعمال .

-: تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي

- 1- تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساعد في تجويد الأداء المحاسبي . والقياس والإفصاح
 - 2- البيانات المالية المنشورة بالقوائم المالية وفقا للمبادئ المتعارف عليه . لا تكفي لقياس ضريبة الدخل
 - 3- . تطبيق معايير المحاسبة المحلية تساعد في تحديد وعاء ضريبة الدخل
- : من خلال اختبار الفرضيات توصلت الدراسة الي عدد من النتائج ومن أهمها
- 1- ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تطوير الأداء المحاسبي والقياس والإفصاح

أنصاف سليمان عبد الكريم , دور معايير المحاسبة الدولية في قياس وتقدير وعاء ضريبة ارباح - 11 الأعمال في التشريع السوداني , رسالة ماجستير محاسبه وتمويل غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا 2009 م

ارتباط تحديد الأداء المحاسبي بفروض ومبادئ ومعايير المحاسبة وعدم 2- التزام الممولين بتطبيق معايير المحاسبة في أعداد التقارير المالية .يؤدي الي عدم الثقة بين الديوان والممول

اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها ضرورة العمل علي الربط بين الفروض ومبادئ المحاسبة الدولية للحصول علي جودة الأداء المالي .بالربط بين معايير المحاسبة الدولية وأنظمة المحاسبة في مختلف الدول يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول دور المعايير المحاسبية الدولية في تحديد وعاء ضريبة الدخل في التشريع السوداني

تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة بان دراسته تتناول أهمية المعلومات المحاسبية واثـر السياسات المحاسبية علي تلك المعلومات التي يقدمها الممول لقياس وعاء ضريبة ارباح الأعمال وبان هذه السياسات قد تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكنها لا تتفق مع السياسات الضريبية واللوائح المنظمة لضريبة أرباح الأعمال

(١):دراسة السماني أبو عبيدة 2010م

تمثلت مشكلة الدراسة بتعدد طرق القياس والتقويم لبدائل القياس المحاسبي والسياسات المحاسبية والضريبة البديلة ومزايا وعيوب كل طريقة والنتائج المحتملة واثـر كل هذه العوامل علي قياس وتحديد الإرباح المحاسبية والضريبة وتأثر الدخل المحاسبي والدخل الضريبي باختلاف طرق القياس المحاسبي.

تهدف الدراسة ألي التعرف علي قواعد وطرق قياس وتحديد ضرائب الدخل في القوائم المالية وقياس الإرباح وفقا لأحكام قانون ضرائب الدخل , التعرف علي طرق التقويم والقياس المحاسبي للأصول والاستهلاك السنوية وكيفية قياس قيم التكلفة الضرورية للحصول علي الأصل و المنفعة والإيرادات التي يمكن الحصول عليها من استعمال الأصل , التعرف علي طرق التقويم والقياس للمخزون السلعي وطرق المعالجة المحاسبية والضريبة وطريقة . القياس الأفضل للإرباح الناتجة او المتأثرة بطرق التقويم والقياس

اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي للتعرف علي طبيعة المشكلة ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار مدي صحة الفرضيات والمنهج التاريخي

السماني أبو عبيدة حاج احمد , بدائل القياس المحاسبي واثـرها في الربح الضريبي للقطاع الصناعي في - 11 السودان , بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2010م

لعرض الدراسات السابقة والمنهج الوصفي باستخدام العينة العشوائية لمعرفة
اثر بدائل القياس.

-: تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي

- 1- هناك ارتباط بين أسلوب المشرع الضريبي السوداني في تحديد وقياس
الوعاء الضريبي وأسلوب الاجتهاد الشخصي في إطار الفكر المحاسبي
علي ضوء المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المتعارف عليها
- 2- هناك علاقة بين بدائل القياس المحاسبي واعتماد الآثار الضريبية الناتجة
عن اختلاف بين القياس المحاسبي والقياس الضريبي للدخل
- 3- المشكل الضريبية والمحاسبية الناتجة عن بدائل القياس المحاسبي تؤثر
علي الربح

المحاسبي والضرائب وعلى قائمتي الدخل والمركز المالي

- 4- لا توجد فروق في تحديد وقياس وتسعير المخزون السلعي وفقا للفكر
المحاسبي والفكر الضريبي

: من خلال اختبار الفرضيات توصلت الدراسة ألي عدد من النتائج ومن أهمها

- 1- قياس وتقويم الربح المحاسبي يعتمد علي المبادئ والمعايير المحاسبية
المتعارف عليه بينما يتحدد الدخل والربح الضريبي وفقا للأحكام
والقوانين
- 2- يعتبر أسلوب الفحص الضريبي الشامل أفضل الطرق لتحديد الوعاء
الضريبي ويناسب

الدول النامية التي ينقص فيها الوعي الضريبي والالتزام بإمساك السجلات
. والدفاتر وأعداد الإقرارات الضريبية بالصورة المطلوبة

- 3- تباين واختلاف طرق القياس والتقويم للأصول واحتساب الاستهلاك
وتسعير المحزونات ونظريات تحميل التكاليف والأرباح الرأسمالية و
المخصصات والاحتياطات تؤثر علي الربح المحاسبي والضريبي وعلي
. قائمتي الدخل والمركز المالي للمنشات

- 4- الفكر الضريبي متطابق مع الفكر المحاسبي في عدم أهلاك الأراضي
ضريبيا لان قيمتها لا تنقص وعمرها الإنتاجي غير محدد وفي الإهلاك
الأصول التي تنفذ نتيجة الاستعمال او مع مرور الزمن كالمباني والآلات
. والمعدات وكذلك أهلاك الأصول الغير ملموسة

: اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها

- 1- الاهتمام والسعي لإصدار مبادئ ومعايير محاسبية محلية

- 2- ألزام ديوان الضرائب والممولين بتوحيد طرق القياسي والتقويم .
المختلفة لعناصر القوائم المالية .
- 3- ضرورة المطابقة بين القوانين والتشريعات الضريبية والمعايير
المحاسبية المتعارف عليه في تحديد واحتساب الاستهلاك وتقويم
المحزونات ونظريات تحميل التكاليف وبدائل القياس الأخرى لعناصر
القوائم المالية .
- 4- الالتزام باتباع الفكر المحاسبي في تحديد وعاء ضريبة الدخل من أرباح
الأعمال في التشريع السوداني .

يلاحظ من خلال عرض هذه الدراسة بأنها تتناول قواعد وطرق قياس وتحديد
ضرائب الدخل في القوائم المالية وقياس الإرباح وفقا لإحكام قانون ضرائب
الدخل , التعرف علي طرق التقويم والقياس المحاسبي للأصول والاستهلاك
السنوية وكيفية قياس قيم التكلفة الضرورية للحصول علي الأصل و المنفعة
والإيرادات التي يمكن الحصول عليها من استعمال الأصل , التعرف علي طرق
التقويم والقياس للمخزون السلعي وطرق المعالجة المحاسبية والضريبية
وطريقة القياس الأفضل للأرباح الناتجة او المتأثرة بطرق التقويم والقياس .
تبين للباحث بان دراسته تتميز عن هذه الدراسة بان دراسته تتناول أهمية
المعلومات المحاسبية واثـر السياسات المحاسبية علي تلك المعلومات التي
يقدمها الممول لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال .